المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية

إنهاء الحرب في اليمن

بين أماني الدَّاخل وإملاءات الخارج

لمن القرار؟

أنور بن قاسم الخضري

2023

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

إنهاء الحـــرب في اليمـــن بين أماني الدَّاخـل وإمـلاءات الخارج.. لمـن القرار؟

أوراق تحليلية

فبـــراير / 2023

الفهـــــــرس

دعوات إيقاف الحرب:	6
السِّياقات:	14
التَّداعيات:	16
المفاوضات السُّعودية الحوثية لإنهاء الحرب:	18
مؤتمر واشنطن في مواجهة «التَّحالف»:	24
السِّيناريوهات المحتملة:	31
المحدِّدات المرجِّحة:	33
السِّيناريو المرجح:	35

أصبح الحديث عن ضرورة إنهاء الحرب التي شنَّها «التَّحالف العربي»، بقيادة السُّعودية، منذ 26 مارس 2015م، في سبيل استعادة «الشَّرعية»، أمرًا مطروحًا مِن عدَّة أطراف محلِّية، وإقليمية، ودولية، بالإضافة إلى توجُّهات الأمم المتَّحدة بهذا الشَّأن؛ خاصَّة وأنَّ الحرب التي أدارها «التَّحالف العربي»، منذ 26 مارس 2015م، أدَّت إلى القضاء على ما تبقَّى مِن مظاهر الدَّولة، وعزَّزت وجود مليشيَّات مسلَّحة خارج سيطرة الحكومة، وفشلت في القضاء على انقلاب صنعاء الذي قامت به جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر 2014م، بالتَّحالف مع الرَّئيس الرَّاحل، علي عبدالله صالح، والقوَّات الموالية له، وتسبَّبت في خلق أكبر أزمة إنسانية في العالم، بعد أن دمَّرت الاقتصاد ومزَّقت المجتمع، وباتت تهدِّد وحدة اليمن واستقراره.

هذه الورقة تناقش مدى إمكانية إيقاف الحرب في اليمن في ظلِّ المساعي الإقليمية والدُّولية والأممية؟ وما هي الصِّيغة التي سيتمُّ إيقاف الحرب بها؟ وإلى أيِّ مدى سيكون لليمنيِّين تأثير في تلك الصِّياغة؟

دعوات إيقاف الحرب:

دعوات أممية لإيقاف الحرب:

ظلَّت الدَّعوة إلى إيقاف الحرب في اليمن مطلبًا أمميًّا حاضرًا، على مختلف الصُّعد. فقد دعا الأمين العام للأمم المتَّحدة، «أنطونيو غوتيريش»، في وقت مبكِّر جدًّا، إلى إنهاء «الحرب العبثية» في اليمن، إذ وصف -في تصريح لمحطَّة «سي. إن. إن.»، في 10 ديسمبر 2017م- الحرب في اليمن بأنَّها «حرب عبثية»، مضيفًا بأنَّ ما نحتاج إليه هو «حلٌّ سياسي»؛ وأعرب عن آماله في أن يرفع «التَّحالف»، حصاره على مرافئ اليمن ومطار صنعاء. ودعت منظَّمة الصِّحَّة العالمية، في 3 أغسطس 2018م، أطراف الصِّراع في اليمن إلى وقف إطلاق النَّار، للسَّماح بالتَّطعيم ضدَّ الكوليرا، محذِّرة مِن عودة تفشِّي الوباء.

كما أكَّد المبعوث الأممي إلى اليمن، «هانس غروندبرغ»، في 18 أكتوبر الماضي، على أهمية إنهاء العنف في اليمن، والدُّخول في عملية سياسية شاملة، تنهي الحرب والمعاناة الإنسانية، وتُعيد الأمن والاستقرار لليمن والمنطقة.

وفي 2 يناير 2022م، دعت منظَّمة الأمم المتَّحدة للطُّفولة (اليونيسف) إلى وقف الحرب في اليمن، حتَّى يستطيع الأطفال عيش طفولتهم.

دعوات دولية لإيقاف الحرب:

كان لوصول الحزب الدِّيمقراطي للبيت الأبيض، وتوليِّ «جو بايدن» رئاسة الحكومة الأمريكية، أثر في تعزيز هذا الطَّرح، خاصَّة وأنَّ سياسته اعتمدت على إنهاء دور الولايات المتَّحدة الأمريكية في العمليَّات الهجومية في اليمن، وإيقاف صفقات الأسلحة المرتبطة بذلك. وقد صرَّح عن توجُّهه هذا بشكل واضح، في 4 فبراير 2021م، بقوله: «الحرب في اليمن يجب أن تتوقَّف»، وتوجيهه «بفرض هدنة». ودعت الولايات المتَّحدة، في 8 مايو 2021م، إلى أهمية إجماع دولي في مجلس الأمن لإنهاء الحرب في اليمن، وفق بلاغ لوزارة الخارجية. وقد قام الرَّئيس «جو بايدن»، مطلع فبراير 2022م، بتعيين الدُّبلوماسي « تيموثي ليندركينغ» مبعوثًا خاصًّا له إلى اليمن، مِن أجل إنهاء الحرب.

مِن جهته، صوَّت البرلمان الأوربيِّ، في 11 فبراير 2021م، بالأغلبية على قرار يدعو لإنهاء الحرب في اليمن، مشدِّدًا على أنَّه لا حلَّ للأزمة في اليمن إلَّا عبر المفاوضات بين أطراف الأزمة. كما شدَّد وزراء خارجية كلٍّ مِن: بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والولايات المتَّحدة الأمريكية، في 19 فبراير 2021م، على الحاجة الملحَّة إلى إنهاء الحرب في اليمن، وجدَّدوا تأكيد التزامهم الثَّابت بأمن شركائهم الإقليميين، وأعربوا -خلال اجتماع عُقِد في باريس- عن تصميمهم المشترك على العمل مِن أجل تخفيف حدَّة التَّوتر في منطقة الخليج، والعمل معًا بشكل وثيق لدعم جهود المبعوث الخاص

للأمم المتحدة، «مارتن غريفيث»، لإنهاء الحرب ومعالجة الأزمة الإنسانية. ومِن جهتها عيَّنت حكومة السُّويد «بيتر سيمبني» مبعوثًا خاصًّا بها إلى اليمن، بهدف متابعة الملفِّ اليمني، والضَّغط على الأطراف المختلفة باتِّجاه حلِّ الأزمة الرَّاهنة، والبدء في عمليَّة سلام تشارك فيها جميع أطراف الصِّراع المحلِّية.

كما لم يخف السَّفير البريطاني لدى اليمن، «ريتشارد أوبنهايم»، خلال جلسة نقاش نظَّمتها مؤسَّسة «تمدين شباب»، مطلع شهر مايو 2022م، عن مشروع قرار بريطاني بديل عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216)، مؤكِّدًا أنَّ مجلس الأمن سيكون جاهزًا لإصدار القرار الجديد عندما تكون هناك توافقات حقيقية حول تسوية سياسية بين الأطراف في اليمن.

دعوات إقليمية لإيقاف الحرب:

إقليميًّا، وفي ظلِّ المطالب الأممية والدُّولية المتزايدة بإيقاف الحرب، أعلن وزير الخارجية السُّعودية، الأمير فيصل بن فرحان، في 22 مارس 2021م، عن مبادرة لإنهاء الحرب في اليمن، موضحًا -خلال مؤتمر صحفي بالرِّياض- أنَّ المبادرة تدعو لوقف شامل لإطلاق النَّار، تحت مراقبة الأمم المتَّحدة.

ودعت إيران الأمم المتَّحدة إلى العمل على وقف الحرب في اليمن، وأعلنت دعمها تسوية سياسية مِن شأنها وقف الصِّراع المستمرِّ منذ أكثر مِن سبع سنوات؛ وقالت الخارجية الإيرانية -في بيان لها، في 28 يناير 2022م: إنَّ وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللِّهيان، أكَّد -في اتِّصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتَّحدة، «أنطونيو غوتيريش»- دعم طهران الحل السِّياسي لإنهاء الحرب في اليمن. وتأتي هذه الدَّعوة مِن قبل إيران رغم دعم طهران لجماعة الحوثي، وتقديم الإسناد والإمداد لها طيلة سنوات الحرب.

كما دعت دولة قطر، في 7 مارس 2021م، على لسان وزير خارجيَّتها، الشيخ محمَّد بن عبدالرحمن آل ثاني، إلى ضرورة إنهاء الحرب في اليمن، وتبنِّي الحوار والحلِّ السِّياسي، مجدِّدًا -خلال استقباله نظيره اليمني أحمد عوض بن مبارك في الدُّوحة- موقف قطر الثَّابت في دعم «الشَّرعية»، ووحدة وأمن وسلامة أراضي اليمن.

وتسعى سلطنة عُمان عبر جهودها الخاصَّة للوساطة بين الأطراف المحلِّية والإقليمية، بغية إيقاف الحرب في اليمن، والدُّخول في سياق الحلول السِّياسية والتَّوافق بين الأطراف المختلفة.

وهي تحتضن اللِّقاءات والحوارات المتبادلة بين الأطراف المحلِّية مِن ناحية، والأطراف الإقليمية مِن ناحية أخرى. ولا تزال الوفود العُمانية تتردَّد على العاصمة صنعاء لعقد مباحثات مع قيادات جماعة الحوثي حول إنهاء الأزمة اليمنية، ونقل الآراء والأفكار المقترحة مِن الجانب السُّعودي، والأطراف الدُّولية.

وكانت صحيفة «عُمان اليوم» كشفت -في افتتاحيَّتها، في 7 يونيو 2021م- عن «توافق إقليمي ودولي، مفاده أنَّ إنهاء الحرب الدَّائرة في اليمن يأتي ضمن حزمة المتغيِّرات التي ستشهدها المنطقة خلال الأشهر القادمة»؛ وقالت: إنَّ «الحرب في اليمن هذه الأيام تحظى بزخم دبلوماسي إقليمي وعالمي ساهم في تسليط الضَّوء كثيفا على القضية اليمنية وتطوُّراتها ومسارات الحلِّ فيها، كما أنَّه مارس ضغطًا كبيرًا على الكثير مِن الدُّول المنخرطة في أزمة الحرب المشتعلة منذ عام 2014م».

وأكَّدت الصَّحيفة أنَّ «الأيَّام القادمة حبلى بالكثير مِن التَّفاصيل التي يمكن أن تنهي معاناة الشَّعب اليمني»، وأشارت إلى أنَّ سلطة عُمان «تشهد هذه الأيَّام حراكًا دبلوماسيًّا داعمًا، ضمن الحراك الدُّولي، مِن أجل إنهاء الحرب في اليمن».

أطراف محلِّية دعت لإيقاف الحرب:

أمَّا محلِّيًّا، فلا تزال أصوات مختلف اليمنيين تتداعى لإنهاء الحرب القائمة اليوم نظرًا لوصولها في ظلِّ قيادة دول «التَّحالف» إلى طريق مسدود، ونتائج سلبية لا تتَّفق مع الأهداف التي أعلن عنها «التَّحالف»، عند انطلاق عمليَّات «عاصفة الحزم» العسكرية، في 26 مارس 2015م.

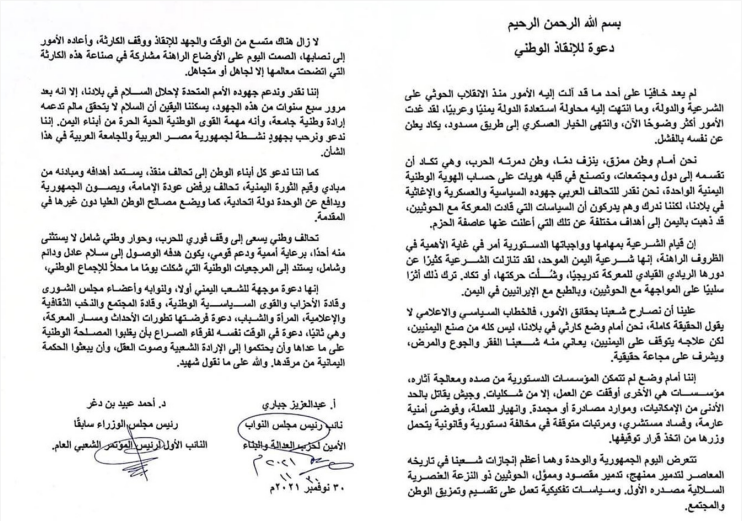

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة لإنقاذ الوطني

لم يعد خافيًا على أحد ما قد آلت إليه الأمور منذ الانقلاب الحوثي على الشرعية والدولة، وما انتهت إليه محاولة استعادة الدولة يمنيًا وعربيًا، لقد غدت الأمور أكثر وضوحًا الآن، وانتهى الخيار العسكري إلى طريق مسدود، يكاد يعلن عن نفسه بالفشل.

نحن أمام وطن ممزق، ينزف دمًا، وطن دمرته الحرب، وهي تكاد أن تقسمه إلى دول ومجتمعات، وتصنع في قلبه هويات على حساب الهوية الوطنية اليمنية الواحدة، نحن نقدر للتحالف العربي جهوده السياسية والعسكرية والإغاثية في بلادنا، لكننا ندرك وهم يدركون أن السياسات التي قادت المعركة مع الحوثيين، قد ذهبت باليمن إلى أهداف مختلفة عن تلك التي أعلنت عنها عاصفة الحزم.

إن قيام الشرعية بمهامها وواجباتها الدستورية أمر في غاية الأهمية في الظروف الراهنة، إنها شرعية اليمن الموحد، لقد تنازلت الشرعية كثيرًا عن دورها الريادي القيادي للمعركة تدريجيًا، وشُلت حركتها، أو تكاد. ترك ذلك أثرًا سلبيًا على المواجهة مع الحوثيين، وبالطبع مع الإيرانيين في اليمن.

علينا أن نصارح شعبنا بحقائق الأمور، فالخطاب السياسي والاعلامي لا يقول الحقيقة كاملة، نحن أمام وضع كارثي في بلادنا، ليس كله من صنع اليمنيين، لكن علاجه يتوقف على اليمنيين، يعاني منه شعبنا الفقر والجوع والمرض، ويشرف على مجاعة حقيقية.

إننا أمام وضع لم تتمكن المؤسسات الدستورية من صده ومعالجة آثاره، مؤسسات هي الأخرى أوقفت عن العمل، إلا من شكليات. وجيش يقاتل بالحد الأدنى من الإمكانيات، وموارد مصادرة أو مجمدة. وانهيار للعملة، وفوضى أمنية عارمة، وفساد مستشري، ومرتبات متوقفة في مخالفة دستورية وقانونية يتحمل وزرها من اتخذ قرار توقيفها.

تتعرض اليوم الجمهورية والوحدة وهما أعظم إنجازات شعبنا في تاريخه المعاصر لتدمير ممنهج، تدمير مقصود وممول، الحوثيين ذو النزعة العنصرية السلالية مصدره الأول. وسياسات تفكيكية تعمل على تقسيم وتمزيق الوطن والمجتمع.

لا زال هناك متسع من الوقت والجهد للإنقاذ ووقف الكارثة، وأعاده الأمور إلى نصابها، الصمت اليوم على الأوضاع الراهنة مشاركة في صناعة هذه الكارثة التي اتضحت معالمها إلا لجاهل أو متجاهل.

إننا نقدر وندعم جهوده الأمم المتحدة لإحلال السلام في بلادنا، إلا انه بعد مرور سبع سنوات من هذه الجهود، يمكننا اليقين أن السلام لا يتحقق مالم تدعمه إرادة وطنية جامعة، وأنه مهمة القوى الوطنية الحية الحرة من أبناء اليمن. إننا ندعو ونرحب بجهود نشطة لجمهورية مصر العربية والجامعة العربية في هذا الشأن.

كما اننا ندعو كل أبناء الوطن إلى تحالف منقذ، يستمد أهدافه وميادئه من مبادي وقيم الثورة اليمنية، تحالف يرفض عودة الإمامة، ويصون الجمهورية ويدافع عن الوحدة دولة اتحادية، كما ويضع مصالح الوطن العليا دون غيرها في المقدمة.

تحالف وطني يسعى إلى وقف فوري للحرب، وحوار وطني شامل لا يستثنى منه أحدًا، برعاية أممية ودعم قومي، يكون هدفه الوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل، يستند إلى المرجعيات الوطنية التي شكلت يومًا ما محلاً للإجماع الوطني،

إنها دعوة موجهة للشعب اليمني أولا، ولنوابه وأعضاء مجلس الشورى وقادة الأحزاب والقوى السياسية الوطنية، وقادة المجتمع والنخب الثقافية والإعلامية، المرأة والشباب، دعوة فرضتها تطورات الأحداث ومسار المعركة، وهي ثالثًا، دعوة في الوقت نفسه لفرقاء الصراع بأن يقبلوا المصلحة الوطنية على ما عداها وأن يحتكموا إلى الإرادة الشعبية وصوت العقل، وأن يبعثوا الحكمة اليمانية من مرقدها. والله على ما نقول شهيد.

أ. عبدالعزيز جباري
نائب رئيس مجلس النواب
الأمين العام لحزب العدالة والبناء
٣٠ نوفمبر ٢٠٢١م

د. أحمد عبيد بن دغر
رئيس مجلس الوزراء سابقًا
النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام.

البيان المشترك لأحمد بن دغر وعبدالعزيز جباري

فقد طالب رئيس مجلس الشُّورى، أحمد عبيد بن دغر، ونائب رئيس مجلس النُّوَّاب، عبدالعزيز جباري، في بيان مشترك لهما، في 30 نوفمبر 2021م، بإنهاء الحرب فورًا، داعين إلى تحالف وطني جديد يعمل على ذلك، واصفين وضع البلاد بالكارثي، مضيفين بأنَّ الوضع ليس كلُّه مِن «صنع اليمنيين، لكنَّ علاجه يتوقَّف على اليمنيين»، وقال البيان: إنَّ الخيار العسكري انتهى «إلى طريق مسدود، يكاد يعلن عن نفسه بالفشل».

كما سبق أيضًا للرَّئيس اليمني الجنوبي الأسبق، علي ناصر محمَّد، أن دعا إلى إيقاف الحرب، في ندوة عقدها حزب التجمع الوطني التَّقدُّمي الوحدوي، في القاهرة، في مارس 2018م؛ مؤكِّدًا أنَّه لا حسم عسكري للحرب الدَّائرة؛ وقال: إنَّ الحلَّ الوحيد لهذه الحرب التي يدفع الشَّعب اليمني ثمن أوزارها هو إيقافها فورًا والشُّروع في الحوار بين أطراف الصِّراع.

كما أشار مستشار الرَّئيس عبدربِّه منصور هادي، الدُّكتور عبدالعزيز المفلحي، في 27 مارس 2020م، إلى أنَّ الوضع أصبح صعبًا، فإمَّا وضع السِّلاح أو الاتِّجاه إلى الكارثة؛ ودعا -في تصريح لوكالة «سبوتنيك» الروسية- كلَّ الفرقاء والمتقاتلين إلى أن يضعوا السلاح جانبًا.

وطالبت النَّاشطة السِّياسية، توكُّل كرمان، منذ وقت مبكِّر (في 25 يناير 2021م)، بإيقاف الحرب في اليمن، ودعت إلى حشد ضغط دولي، بقيادة الولايات المتَّحدة، على أمراء الحرب وقادتها، في «التَّحالف» السُّعودي الإماراتي، وميليشيات الانقلاب الحوثي في صنعاء.

دعوات دينية لإيقاف الحرب:

في 9 نوفمبر 2021م، دعا «الاتِّحاد العالمي لعلماء المسلمين» إلى العمل على إيقاف الحرب في اليمن، وإيجاد حلٍّ يحقِّق لليمنيِّين الكرامة والاستقرار. وناشد الاتِّحاد على لسان أمينه العام، الشَّيخ علي قرَّة داغي، «العالم العربي والإسلامي، بل والعالم الحرَّ، والضَّمير الحي أجمع، للوقوف مع الشَّعب اليمني في محنته حتَّى يخرج مِنها، بما يحفظ كرامته ووحدته وعزَّته، ودعمهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإغاثيًّا وصحِّيًّا»، كما حثَّ الأمم المتَّحدة والدُّول الإسلامية والعربية على العمل لإيقاف الجرائم الواقعة، والتي تصل إلى جرائم حرب ضدَّ الإنسانية.

وسبق لبابا الكنيسة الكاثولوكية، «فرنسيس»، أن دعا لإنهاء الحرب في اليمن، وإحلال السَّلام فيه، وقبيل زيارته لدولة الإمارات العربية المتَّحدة بساعات، في فبراير 2019م، قائلًا: «إنَّ صرخات الأطفال والآباء في اليمن ترتفع إلى الله».

السِّياقات:

تـأتي هـذه الدَّعـوات الأمميـة، والدُّوليـة، والإقليميـة، والمحلِّيـة، في ظـلِّ سـياقات عـدَّة:

- **السِّـياق المحـلـيِّ:** المتمثِّـل في تـوازن القـوى، مـا جعل الـصِّراع يدور في حلقـة مفرغـة دون حسـم أيِّ طـرف ضـدَّ الآخـر، مع تعـدُّد الأقطاب وتفتُّـت الجبهـات، وتراجـع إمكانيـة الحسـم عنـد كافَّـة الأطـراف؛ خاصَّـة بـين الحكومـة الشَّرعيـة وجماعـة الحـوثي. هـذا فضـلًا عـن أنَّ «المجلـس الانتقـالي» الجنـوبي لم يتمكَّـن خـلال أربـع سـنوات مِـن إتمـام بسـط نفـوذه عـلى المحافظـات الشَّرقيـة والجنوبيـة، ليُعلـن «الانفصـال» كـما تبنَّـاه في أدبيَّاتـه وتصريحاتـه. هـذا إلى جانـب انهيـار الجانـب الاقتصـادي في البـلاد، والـذي قـد ينـذر بثـورة جيـاع هنـا أو هنـاك، تخـرج عـن السَّـيطرة والتَّحكُّـم في بلـد يتوفَّـر فيـه السِّـلاح بـكلِّ سـهولة.

- **السِّـياق الإقليمـي:** والمتمثِّـل في الوضـع الأمنـي القلـق الـذي باتـت تعـاني مِنـه دولتـا «التَّحالـف العـربي» نتيجـة الهجـمات التـي قامـت بهـا جماعـة الحـوثي داخـل أراضيهـا، وعـلى مواقـع حيويـة وإسـتراتيجية، مِـن خـلال الطَّـيران المسـيَّر والصَّواريـخ الباليسـتية، في ظـلِّ انسـحاب منظومـة الدِّفـاع الجـوي وتراجـع الولايـات المتَّحـدة عـن التزاماتهـا الأمنيـة تجـاه دول الخليـج.

هـذا فضـلاً عـن الأوضـاع الدَّاخليـة للنِّظـام الإيـراني نتيجـة اسـتمرار الاحتجاجـات الشَّـعبية التـي باتـت تضعـف مِـن حالـة اسـتقرار النِّظـام، وتمنـح السُّـعودية هامشًـا مِـن التَّفـاوض مـع جماعـة الحـوثي لصالـح قطـع علاقاتهـا مـع طهـران في مقابـل تقديـم الدَّعـم والإسـناد لهـا بديـلاً عـن طهـران.

- **السِّـياق الـدُّولي:** والمتمثِّـل في مضاعفـات الأزمـات الدُّوليـة عـلى مسـتوى الحـرب الرُّوسـية- الأوكرانيـة، وعـلى مسـتوى التَّوتُّـرات الصِّينيـة- الأمريكيـة، ومـا نتـج عنهـما مِـن تحدِّيَّـات وتهديـدات عـلى مسـتوى الأمـن الـدُّولي والطَّاقـة وطـرق التِّجـارة العالميـة. فبقـاء الـصِّراع في اليمـن وتهديـد الممـرَّات المائيـة سـيصعِّب مِـن حركـة ناقـلات النَّفـط وسـفن التِّجـارة والسُّـفن الحربيـة، وهـو مـا جعـل الغرب يتَّجـه لفـرض قـوَّة الواجـب البحريـة المختلطـة (CTF-150)، والتـي تأسَّسـت عـام 2002م؛ وهـي إحـدى أربـع قـوَّات واجـب تعمـل تحـت قيـادة القـوَّات البحريـة المشـتركة (CMF)[1]، في الأسـطول الأمريـكي الخامـس بمملكـة البحريـن.

1. وهـي قـوَّة الواجـب (CTF-151)، وقـوَّة الواجـب (CTF-152)، وقـوَّة الواجـب (CTF-153). وقـد أُعلِـن عنهـا في البيـان الختامـي لـ«قمَّـة جـدَّة للأمـن والتَّنميـة»، بحضـور الرَّئيـس الأمريـكي، «جـو بايـدن»، وزعـماء دول مجلـس التَّعـاون الخليجـي، وكلٍّ مِـن مـصر والأردن والعـراق.

حيث تتمثَّل مهامها في تنفيذ عمليَّات أمنية بحرية في مناطق عمليَّات واسعة، تقدَّر بحوالي (200) مليون متر مربع، تشمل خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، بغرض مكافحة «الإرهاب»، والأنشطة الدَّاعمة له، وللمساعدة في ضمان حرِّية الملاحة الدُّولية، وتدفُّق التِّجارة الدُّولية بأمن وأمان.

التَّداعيات:

كان نتاج هذه الدَّعوات والمطالب، الأممية والدُّولية والإقليمية والمحلِّية، الرَّسمية والشَّعبية، عدَّة أمور:

1- تنافس كلٍّ مِن السُّعودية والإمارات على تعزيز نفوذهما في المحافظات الجنوبية، وفرض القوى الموالية لهما، وصبغ الشَّرعية عليها، خلال محطَّات عدَّة، والسَّعي في القضاء على أيِّ قوَّة مناهضة لنفوذهما، على المستوى السِّياسي والعسكري والاجتماعي.

2- إعلان السُّعودية، مِن جانب واحد، وعلى لسان وزير خارجيَّتها، الأمير فيصل بن فرحان، عن مبادرة تدعو لوقف شامل لإطلاق النَّار في اليمن، تحت مراقبة الأمم المتَّحدة، وتأكيدها تنفيذه فورًا عند موافقة الحوثيين على المبادرة، وذلك في 22 مارس 2021م. وفي حين أكَّدت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا دعمها للمبادرة، أعلنت جماعة الحوثي عن رفضها للمبادرة كونها لم تأتِ بجديد.

3- الإعلان عن هدنة مؤقَّتة، جرت بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، مدَّتها شهران، قابلة للتمديد، في 2 أبريل 2022م، وذلك برعاية الأمم المتَّحدة. وتضمَّنت الهدنة «وقف جميع العمليَّات العسكرية الهجومية، البرِّية والجوِّية والبحرية، داخل اليمن وخارجه، وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض». وقد جرى تمديدها لمرَّتين، لمدَّة شهرين في كلٍّ مِنهما.

4- إزاحة عبدربِّه منصور هادي، عن الرِّئاسة، وتشكيل «مجلس قيادة رئاسي»، بضغوط سعودية إماراتية، بإعلان دستوري نصَّ على تفويض الرَّئيس «هادي» كلَّ صلاحيَّاته، وصلاحيَّات نائبه، لمجلس قيادة رئاسي يضمُّ قيادات مختلفة، مِن بينها قيادات تتزعَّم مليشيَّات مسلَّحة جرى تشكيلها خارج القانون ومؤسَّسات الدَّولة. ونصَّ الإعلان، في المادَّة (7)، حول الحلِّ السِّياسي الشَّامل، على أن «يتولىَّ مجلس القيادة الرِّئاسي التَّفاوض مع (أنصار الله) الحوثيين، لوقف إطلاق نار دائم، في كافَّة أنحاء الجمهورية، والجلوس على طاولة المفاوضات للتَّوصُّل إلى حلٍّ سياسي نهائي وشامل، يتضمَّن مرحلة انتقالية، تنقل اليمن مِن حالة الحرب إلى حالة السَّلام».

5- إجراء جولات مِن المفاوضات بين السُّعودية وجماعة الحوثي، بالتَّوازي مع مباحثات إقليمية ودولية متسارعة، إذ تردَّد على زيارة صنعاء خلال شهري ديسمبر الماضي، ويناير الماضي، وفد عُماني وسيط بين دولتي «التَّحالف»، السُّعودية والإمارات، وجماعة

الحـوثي، بهـدف وضـع اللَّمسـات الأخـيرة عـلى الاتِّفـاق. ولـولا تعنُّـت الحوثيـين كـما أشـار المبعـوث الأممـي لجـرى الاتِّفـاق بين السُّـعودية وجماعـة الحـوثي. وقـد قـال المبعـوث الأمريـكي إلى اليمـن، في كلمـة افتتاحيـة بمؤتمـر خـاصٍّ باليمـن، عُقِـد بالعاصمـة واشـنطن، في 9 ينايـر 2023م: إنَّهـم يعملـون مـع سـلطنة عُـمان، وينخرطـون مـع السُّـعودية لإنهـاء الحـرب، منبِّهًـا إلى أنَّ الواقـع «معقَّـد جـدًّا»، ولفـت إلى أنَّ «مطالبـات الحوثيـين هـي مـا أدَّت إلى تفاقـم الـصِّراع، وفشـل جهـود الهدنـة».

المفاوضات السُّعودية الحوثية لإنهاء الحرب:

في 6 نوفمـبر 2019م، أعلـن مسـئول سـعودي، عـن وجـود «قنـاة مفتوحـة» مـع جماعـة الحـوثي منـذ 2016م، لدعـم إحـلال السَّـلام في اليمـن، وأكَّـد للصَّحفيِّـين أنَّ بـلاده لا تُغلِـق أبوابهـا مـع الحوثيـين2. وكان هـذا أوَّل تأكيـد لمصـدر سـعودي مسـئول عـن وجـود اتِّصـالات ومحادثـات مـع جماعـة الحـوثي منـذ وقـت مبكِّـر للحـرب.

وفي اليـوم التَّـالي، 7 نوفمـبر 2019م، أكَّـد مصـدر مُقـرَّب مِـن جماعـة الحـوثي عقـد محادثـات غـير معلنـة، بـين الجماعـة والسُّـعودية، في مسـعى لإنهـاء الحـرب في اليمـن؛ ونقلـت وكالـة الأنبـاء الألمانيـة (د. ب. أ.) عـن المصـدر قولـه: هنـاك محادثـات سرِّيـة تجـرى بـين قيـادة

2. انظـر: بعـد اتفـاق الريـاض.. السـعودية تكشـف: لدينـا قنـاة مفتوحـة مـع الحوثيـين، الجزيـرة، في: 6/11/2019م، متوفـر عـلى الرابـط التـالي:

https://shortest.link/f7X5

الحوثيين ومسئولين سعوديين رفيعي المستوى، في العاصمة العُمانية (مسقط)، عن طريق وسطاء. موضحًا أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكية، والمبعوث الأممي «مارتن غريفيث»، والصَّليب الأحمر، ورئيس الوزراء الباكستاني عُمران أحمد خان، ضمن الوسطاء في هذه المحادثات؛ كما نوَّه بأنَّ هناك عدَّة ملفَّات تمَّ وضعها خلال المباحثات للوصول إلى حلٍّ نهائي للأزمة اليمنية.[3]

صورة للوفد السعودي في العاصمة اليمنية صنعاء

استمرَّت هذه المباحثات والاتِّصالات وصولاً إلى الوقت الرَّاهن، وكانت عدَّة مصادر قد ذكرت توصُّل السُّعودية وجماعة الحوثي إلى اتِّفاق مشترك، في سبيل إيقاف الحرب، في نقاط عديدة تعهَّد بها الطَّرفان لبعضهما البعض؛ وأنَّ المباحثات التي تجري في كلٍّ مِن صنعاء ومسقط بوساطة عُمانية آتت ثمارها مع وجود ضغوط دولية على الطَّرفين للسَّير في المفاوضات قدُمًا.

3. وكالة: مصدر حوثي يؤكد عقد «محادثات سرية» مع السعودية لإنهاء الحرب في اليمن، يمن شباب نت، في: 7/11/2019م، متوفر على الرابط التالي:

https://yemenshabab.net/news/51341

وقد كشف وزير الخارجية السُّعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، عن تحقيق تقدُّم صوب إنهاء -ما وصفها بـ- «حرب اليمن»، خلال حديثه بإحدى جلسات المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس»، في 19 يناير الماضي (2023م).

وقال تقرير صادر عن «مجموعة الأزمات الدُّولية»[4]: إنَّ إنهاء القتال في اليمن يعتمد غالبًا على مسار المباحثات الحوثية - السُّعودية، التي يسَّرتها سلطنة عُمان. وأضاف أنَّ على السُّعودية ضمان أنَّ أيَّ اتِّفاق مع جماعة الحوثي سيؤدِّي إلى إعادة توجيه المفاوضات نحو الأمم المتَّحدة؛ مؤكِّدة أنَّه يجب على الأمم المتَّحدة والقوى الخارجية دفع السُّعوديين والحوثيين إلى العثور على أرضية مشتركة، بينما يستعدُّون لمحادثات متعدِّدة الأطراف، وتوضيح أنَّ اتِّفاقًا حوثيًّا- سعوديًّا بحدِّ ذاته لا يحقِّق السَّلام في البلاد.[5]

4. مجموعة الأزمات الدُّولية (International Crisis Group): هي منظَّمة دولية غير ربحية، وغير حكومية. تعنى بتسوية النِّزاعات الدَّموية حول العالم، ومَنعها، مِن خلال تحليلات ميدانية، ومِن خلال إسداء المشورة. تأسَّست عام 1995م، بمبادرة مِن شخصيَّات سياسية ودبلوماسية غربية، ومقرُّها العاصمة البلجيكية (بروكسل). تعدُّ المجموعة مِن المصادر العالمية الأولى للتَّحليلات والمشورة التي تقدِّمها للحكومات، والمنظَّمات الدُّولية، كالأمم المتَّحدة، والاتِّحاد الأوربيِّ، والبنك الدُّولي. (انظر: https://www.crisis-group.org).

5. انظر: كيف يمكن للمفاوضات الحوثية – السعودية أن تنقذ اليمن أو تغرقه، مجموعة الأزمات الدُّولية، إحاطة حول الشرق الأوسط (رقم: 89)، في: 29/12/2022م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/gXkU

ورغم اللِّقاءات والزِّيارات المتبادلة والمباحثات إلَّا أنَّها انتهت إلى الفشل بحسب مصادر مختلفة، نتيجة تعنُّت جماعة الحوثي في مطالبها، وتمسُّكها بأجنداتها الخاصَّة؛ وهو ما أعاد جهود مبعوث الأمم المتَّحدة، والمبعوث الأمريكي، للصَّدارة.

وقد جاء الحديث عن المباحثات السُّعودية- الحوثية في ظلِّ توتُّر أمني تشهده المنطقة، عقب تحذير أمريكي وأوربيٍّ، وحتَّى مِن رئيس الوكالة الدُّولية للطَّاقة الذَّرِّية، مِن أنَّ إيران قد تصل إلى مستوى 90% مِن اليورانيوم المخصَّب في غضون أسابيع قليلة، ما يعني إمكانية الوصول لإنتاج قنبلة ذرِّية. فقد

وكان الجيش الإسرائيلي قد أجرى مناورة جوِّية مشتركة، مع الجيش الأمريكي، لمحاكاة الهجمات على إيران ووكلائها، في نوفمبر الماضي (2022م). ومِن جهته حذَّر رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد» الأسبق، «زوهار بالتي»، مِن أنَّ إيران على بعد أيَّام إلى أسابيع مِن الحصول على «قنبلة نووية»، وأن بلاده يجب أن تستعدَّ لهجوم «وشيك» على المنشآت النَّووية الإيرانية، وذلك في مقابلة نشرتها صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، في 25 ديسمبر الماضي (2022م).

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، حدَّد ثلاثة أهداف لحكومته، بينها منعُ إيران مِن امتلاك سلاح نووي؛ في حين طلبت وزارة الدِّفاع الإسرائيلية مطلع يناير الماضي رفع ميزانيَّتها تحضيرًا لاحتمال ضرب إيران؛ وقد قال، في وقت سابق، قائد أركان الجيش الإسرائيلي، «أفيف كوخافي»: إنَّ قوَّاته حسَّنت جاهزيَّتها لضرب أهداف نووية إيرانية؛ مؤكِّدًا أنَّ مستوى الاستعداد لعملية ضدَّ إيران قد تحسَّن بشكل كبير.

وذكر موقع «ولاه» الإسرائيلي، في يناير الماضي، أنَّ سلاح الجو في جيش الاحتلال الإسرائيلي بدأ مؤخَّرًا بشراء وصيانة مقاتلات حربية وطائرات شحن مِن الولايات المتَّحدة، مشيرًا إلى أنَّ هذا الأمر «جزء مِن الاستعدادات الإسرائيلية المعلن عنها في أكثر مِن مناسبة، لبناء خيار عسكري مستقل، لضرب البرنامج النَّووي الإيراني».

وقد حذَّر رئيس الوزراء القطري الأسبق، الشَّيخ حمد بن جاسم، على صفحته بتويتر، منتصف يناير الماضي، مِن «عمل عسكري» محتمل قد يهزُّ منطقة الخليج، مصحوبًا بـ«عواقب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وخيمة».

وشهدت المنطقة حراكًا دبلوماسيًّا، وزيارات أمنية متبادلة، واجتماعات قمَّة استثنائية، حيث اجتمع قادة كلٍّ مِن الإمارات العربية المتَّحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، في العاصمة الإماراتية (أبو ظبي)، في لقاء حمل عنوان «الاستقرار والازدهار في المنطقة»، في حين غابت عنه الكويت والسُّعودية.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت، مطلع يناير الماضي، أنَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو» سيزور الإمارات خلال أيَّام، في أوَّل زيارة له إلى الخارج، بعد تولي حكومته مهامها رسميًّا؛ وقالت القناة الإسرائيلية (14): إنَّ نتنياهو سيتوجَّه إلى الإمارات على رأس وفدٍ يضمُّ رئيس مجلس الأمن القومي الجديد، «تساحي هنغبي»، وعددًا مِن الوزراء. وأضافت أن المحادثات مع المسئولين الإماراتيين ستركِّز على توطيد العلاقات الثُّنائية وملفِّ إيران.

ويأتي هذا التَّهديد بضرب إيران في ظلِّ استمرار المظاهرات والاحتجاجات المستمرَّة في المدن والقرى الإيرانية، مطالبة بإسقاط النِّظام، إذ باتت حكومة طهران واقعة تحت ضغوط داخلية متصاعدة، خاصَّة في ظلِّ التَّدهور الاقتصادي. فضلًا عن ذلك، هناك سخط غربي على النِّظام الإيراني في مواقفه الدَّاعمة لروسيا في حربها ضدَّ أوكرانيا، وقيامها بتزويدها بطائرات مسيَّرة وعتاد عسكري.

هـذه المعطيـات تدفـع السُّـعودية لمحاولـة شراء ولاء جماعـة الحـوثي، وقطـع صلتهـا بإيـران، وإقناعهـا بجـدوى الانخـراط معهـا في تشـكيل المشـهد اليمنـي بتوافقـات خاصَّـة بـين الطَّرفـين. كـما أنَّهـا تفـسِّر تراخـي جماعـة الحـوثي عـن الهجـوم عسـكريًّا وإعلاميًّـا ضـدَّ السُّـعودية وانصرافهـا للشُّـئون الدَّاخليـة وتقويَّـة موقفهـا أمـام خصومهـا.

مؤتمـر واشـنطن في مواجهـة «التَّحالـف»:

صورة لمؤتمر واشنطن الداعي لإنهاء الحرب في اليمن

سـعى «التَّحالـف العـربي» خـلال الفـترة الماضيـة إلى إقصـاء كافَّـة القـوى اليمنية، والانفـراد بتشـكيل المشـهد، بعيـدًا عـن المؤسَّسـات الدُّسـتورية والقانونيـة، متمسِّـكًا بغطـاء «الشَّرعيـة» التـي استخدمها لتمريـر أجنداتـه الخاصَّة وفـرض توجُّهاته السِّياسـية والعسـكرية. وظلَّـت السَّـاحة اليمنيـة خـلال فـترة الحـرب محكومـة بإرادتـين: جماعـة الحـوثي التـي تصـدَّرت مشـهد مقاومـة مـا وصفتـه بـ«العـدوان» السُّـعودي، و«التَّحالـف» الـذي تصدَّر مشـهد مقاومـة مـا وصفـه بـ«العـدوان» الإيـراني، وتحكَّـم بجميـع الأطـراف اليمنيـة. واليـوم يجـري الاتِّفـاق بـين طـرفي الـصِّراع بعيـدًا عـن أي دور للقـوى السِّياسـية والاجتماعيـة اليمنيـة التـي سُـلِبت القـرار، في ظـلِّ تبعيـة «مجلـس القيـادة الرِّئـاسي» والحكومـة اليمنيـة لإرادة «التَّحالـف».

وفيما تسابق المملكة العربية السُّعودية الزَّمن في سبيل تحقيق اتِّفاق بينها وبين جماعة الحوثي، بعيدًا عن أنظار الأطراف اليمنية، وبوساطة عُمانية، بهدف إنهاء الحرب، وضمان سلامة أراضيها عُقِد في العاصمة الأمريكية «واشنطن»، مؤتمر دولي حول اليمن6، ناقش فيه المشاركون سبل إنهاء الحرب الجارية منذ ثمان سنوات، وإحلال السَّلام الدَّائم والدِّيمقراطية، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإعادة بناء اليمن. وقد انطلقت أعمال المؤتمر، في 9 يناير الماضي، تحت عنوان «نحو سلام وديمقراطية مستدامين في اليمن»، وبمشاركة نخبة مِن السِّياسيِّين اليمنيِّين، والباحثين والمسئولين الغربيين، وعلى رأسهم[7] المبعوث الأمريكي إلى اليمن، «تيم ليندركينغ». وتضمَّن المؤتمر أربع جلسات نقاش لتقييم مواضيع تتعلَّق بالوضع الرَّاهن في اليمن، وتحقيق السَّلام الدَّائم والدِّيمقراطية، والعدالة الانتقالية، ودور المجتمع الدُّولي.

6. نظَّم المؤتمر بالتَّنسيق بين مؤسَّسة توكُّل كرمان، ومركز الدِّراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، ومنظَّمة الدِّيمقراطية بالعالم العربي الآن.

7. بالإضافة إلى: مديرة منظَّمة «الدِّيمقراطية في العالم العربي الآن»، «سارة ليي وايتسون»، وعميد كلِّية الخدمة الخارجية في جامعة جورجتاون، «جويل هيلمان».

المؤتمر الذي استضاف خمسة متحدِّثين رئيسيين، هم: نائب رئيس مجلس النُّواب اليمني، عبدالعزيز جباري، ووزير الخارجية اليمنية الأسبق، خالد اليماني، ووزير النَّقل اليمني الأسبق، صالح الجبواني، ومحافظ سقطرى السَّابق، رمزي محروس، وعضو مجلس الشُّورى اليمني، عصام شريم[8]، عُقِد بالتَّوازي مع المساعي السُّعودية للاتِّفاق مع جماعة الحوثي لن يكون المبادرة الأولى ولا الأخيرة، فهناك مبادرات مختلفة جرى إطلاقها خلال الفترة القصيرة الماضية، مناداية بضرورة إيقاف الحرب التي يشنُّها «التَّحالف العربي» في اليمن، باعتبارها -حسب وصفهم- «حربًا عبثية»، «فقدت شرعيَّتها»، و«انحرفت عن مسارها».

هذا التَّوجُّه دفع نخبًا يمنية عدَّة للحراك باتِّجاه تقديم رؤية مغايرة لما يريد «التَّحالف» تمريره على اليمنيِّين، دون الرُّجوع إليهم، ودون ملاءمته لطموحاتهم ومطالبهم. وقد جاء مؤتمر واشنطن ليقتنص فرصة إصرار الإدارة الأمريكية على جعل عام 2023م، هو عام إيقاف الحرب في اليمن؛ وهو ما أعرب عنه المبعوث الأمريكي إلى اليمن، «تيم ليندركينج»، في افتتاح المؤتمر، بأنَّ بلاده «ملتزمة» بإيجاد حلٍّ للأزمة، رغم عدم وضوح تصوُّرات التَّوصُّل إلى السَّلام، وأنَّها تعتقد أنَّ عام 2023م سيقدِّم فرصة لإنهاء الصِّراع بشكل نهائي.

---

8. بحسب تغريدة لعصام شريم، عضو مجلس الشُّورى، على حسابه في «تويتر»، (Dr_EsamShar@em)، بتاريخ: 10 يناير 2022م، نفى مشاركته في المؤتمر.

وقد عبَّرت توكُّل كرمان، في كلمتها بالمؤتمر، عن ضرورة إيقاف «الحرب القبيحة»، حسب تعبيرها، والتي استمرَّت لثمان سنوات، وأضافت «نحن هنا اليوم للتَّعريف بشروط إنهاء هذه الحرب»، وأنَّ «الحرب لن تنتهي في اليمن بصفقات بين قادة الحرب، والمعادلة بينهم ومشغليهم». وقالت: إنَّ مِن المهم أن تنتهي الحرب «بضمانات لإعادة الجمهورية وسيادتها، ورفض أيِّ اتِّفاق سلام يؤذي وحدة اليمن»، مع ضرورة «إقامة نظام ديمقراطي». وقالت «كرمان»: إنَّ استمرار الأسلوب القائم في التَّعامل مع الملفِّ اليمني مِن قبل المجتمع الدُّولي والأمم المتَّحدة يجعل السَّلام غير ممكن؛ مشيرة إلى أنَّ جهود المجتمع الدُّولي تقود إلى أنَّ هناك رغبة واضحة بترك اليمن لمليشيا الحوثي مِن جانب، و«التَّحالف» مِن جانب آخر، والنَّتيجة أنَّ القوى العظمى والحكومات الغربية قاموا -بشكل خفي أو علني- بدعم استمرار حرب «التَّحالف» ضدَّ اليمن، واحتلاله، وهذا غير مقبول.

مِن جهته، قال نائب رئيس مجلس النُّواب، عبدالعزيز جباري: إنَّ السُّعودية لم تقطع يد إيران، بل دمَّرت مقدَّرات اليمن ومزَّقته. وأفاد أنَّه يجري تفتيت اليمن، وتشكيل مجموعات مسلَّحة تنفِّذ توجيهات دول «التَّحالف»، ولا تتبع الجيش الوطني، وجرى إزاحة القيادات الوطنية التي تعمل لمصلحة بلادها وفرض شخصيات تنفِّذ ما يطلب مِنها، وأنَّ تمَّ الوصول إلى إزاحة رئيس الدَّولة بطريقة غير دستورية. وقال وزير النَّقل السَّابق، صالح الجبواني: إنَّ «التَّحالف

العربي»، السُّعودي الإماراتي، أصبح طرفًا في الصِّراع، بعد أن كان داعمًا ومساندًا لـ«الشَّرعية» اليمنية، وأنَّه لم يعد معنيًّا بالحرب مع جماعة الحوثي منذ توقيع الهدنة معها، في أبريل 2022م، وأغلب الظَّنِّ أنَّ الحرب بين جماعة الحوثي والسُّعودية والإمارات قد انتهت، ومهمَّة «التَّحالف» الحالية هي تقاسم مناطق النُّفوذ في جنوب اليمن، ورعاية جيوب في الشَّمال لإشغال الحوثيِّين، وجعل سيطرتهم منقوصة على الجغرافيا الشَّمالية، لإبقاء الجرح اليمني مفتوحًا على كلِّ الاحتمالات، وإعادة تشكيل اليمن بما يخدم أهدافهما في تقسيم البلاد وتقاسمها. أمَّا وزير الخارجية الأسبق، خالد اليماني، فقد قال: إنَّ المشهد السِّياسي والاجتماعي والإنساني، مع بداية العام التَّاسع للحرب، يشكِّل مواصلة لحالة السُّقوط الحرِّ في هاوية سحيقة؛ منتقدًا تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي، وأدائه وإدارته للملفَّات المختلفة.

هذه اللُّغة الواضحة والموجَّهة إلى النُّخب الغربية، في العاصمة الأمريكية، ومِن شخصيَّات يمنية ذات توجُّهات مختلفة، بعضها شارك في مناصب حكومية ودبلوماسية لـ«الشَّرعية»، أثارت حفيظة الإعلام السُّعودية والإماراتي تجاهه، والذي عمل على مهاجمة المؤتمر والمنسِّقين له، فقد جاء البيان الختامي على خلاف ما ترغب به دولتا «التَّحالف».

فقد أشار البيان الختامي لمؤتمر واشنطن إلى أنَّ عقد المؤتمر جاء نتيجة: امتداد الحرب المروِّعة ودخولها عامها التَّاسع، وما خلَّفته مِن أكثر مِن نصف مليون قتيل وجريح ومعاق ومصاب، مع انسداد الوضع العسكري والسِّياسي، وانتهاء دور الإقليم والمجتمع الدُّولي في حلِّ الأزمة، وتعنُّت الحوثيِّين وعدم تجديدهم للهدنة والتَّلويح مجدَّدًا بخيار الحرب، وانحراف دور «التَّحالف العربي» عن المهمَّة التي جاء مِن أجلها،

وأكَّد المشاركون -في البيان الختامي- على أنَّ الوصول للسَّلام الحقيقي يتطلَّب الوفاء مِن قبل الأطراف المحلِّية والإقليمية، المنخرطة في هذه الحرب، وفي المقدِّمة مِنها «التَّحالف العربي» والمجتمع الدُّولي، الالتزامات بالوحدة اليمنية، والنِّظام الجمهوري، والسِّيادة، ومشروع الدَّولة الاتِّحادية المدنية الدِّيمقراطية، كما نُصَّ على ذلك في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل؛ وعقد مؤتمر وطني يمني يضمُّ كافَّة الأطياف اليمنية، لإنتاج قيادة يمنية جديده، تعبِّر عن مصالح الشَّعب اليمني، بآليَّات تتَّفق مع روح الدُّستور اليمني، وبتوافق وطني شامل، لقيادة المرحلة القادمة، للبدء في مفاوضات السَّلام؛ في رسالة واضحة لرفض «مجلس القيادة الرِّئاسي» المعيَّن بنظر «التَّحالف العربي»، وتحت إملاءاته.

كـما أكَّـدوا عـلى ضرورة سـحب سـلاح المليشـيات، وجعـل كلِّ القـوَّات في إطـار وزارتي الدِّفـاع والدَّاخليـة، للخـروج مِـن حالـة التَّشـظِّي، وأن تكـون الدَّولـة وحدهـا صاحبـة الحـقِّ الحـصري في امتـلاك السِّـلاح؛ وأن تتأسَّـس أيُّ تسـوية سياسـية مقبلـة عـلى مـا تـمَّ التَّوافـق عليـه في مخرجـات الحـوار الوطنـي الشَّـامل، والـذي أنتـج مـشروع مسـوَّدة دسـتور الدَّولـة الاتِّحاديـة، قبـل أن يتـم تقويضـه بالانقـلاب والحـرب؛ بالإضافـة إلى وجـود مسـار واضـح للعدالـة الانتقاليـة، باعتبـاره أحـد سـبل القضـاء عـلى مسـبِّبات إعـادة إنتـاج الحـروب.

كـما شـدَّد البيـان الختامـي عـلى ضرورة رفـع كافَّـة أنـواع الحصـار عـن الجمهوريـة اليمنيـة، بشـقَّيه الدَّاخـلي بـين المـدن الـذي تفرضـه الميليشـيَّات، والخارجـي الـذي تفرضـه السُّـعودية والإمـارات، بمـا فيـه رفـع الحظـر عـن تصديـر الغـاز والمشـتقَّات النَّفطيـة؛ وعـلى خـروج كافَّـة القـوَّات الأجنبيـة مِـن اليمن، وتسـليم الموانـئ والجـزر والقواعد العسـكرية الأجنبيـة لليمنيـين.

السِّيناريوهات المحتملة:

في ظل الجهود المستمرَّة لإغلاق ملفِّ الحرب في اليمن، مِن قبل الجهات الأممية والأطراف الدُّولية، بعد ثمان سنوات أضعفت الدَّولة اليمنية، وتسبَّبت في انهيار اقتصادي، وتفكُّك اجتماعي، وتمزيق الوطن، ومع وجود مباحثات سعودية-حوثية مِن جهة، ومباحثات يقوم بها المبعوث الأممي، والمبعوث الأمريكي، مِن جهة أخرى، مع الأطراف اليمنية، فإنَّ مسار إنهاء الحرب في اليمن يتَّجه نحو عدَّة سيناريوهات:

سيناريو: إنهاء الحرب وفق رؤية «التَّحالف»:

بحيث تتمكَّن «التَّحالف العربي»، بقيادة السُّعودية، مِن عقد اتِّفاق مع جماعة الحوثي، بوساطة عُمانية، يمنحها السَّبق في تحقيق أجنداتها وأهدافها، مع تقديم تنازلات لجماعة الحوثي، في مقابل التزامات تقدِّمها الجماعة للنِّظام السُّعودي. وسوف تحرص السُّعودية على تمرير الاتِّفاق مِن خلال «مجلس القيادة الرِّئاسي» التَّابع لـ«التَّحالف»، والمرهون لتوجُّهاته.

سيناريو: إنهاء الحرب وفق رؤية المساعي الأممية والدُّولية:

وذلك في حال تمكَّنت جهود المبعوث الأممي، والمبعوث الأمريكي، مِن إقناع الأطراف اليمنية بقبول اتِّفاق يتمُّ بموجبه إنهاء الحرب بين الأطراف المتصارعة، وفق رؤية أممية (أمريكية.. بالحقيقة)، مع مراعاة مصالح القوى الأخرى، وتطمين مخاوف دول الإقليم؛ أو في حال صدر قرار مِن مجلس الأمن بفرض حالة

وقف الحرب والانصياع للمباحثات بهدف الوصول إلى اتِّفاق وانتقال لعملية سياسية تنخرط فيها جميع الأطراف.

سيناريو: إنهاء الحرب وفق رؤية يمنية خالصة:

وهذا في إحدى حالتين:

الحالة الأولى: أن تتمكَّن القوى والأطراف اليمنية المتصارعة مِن تحقيق توافقات وتفاهمات بينيَّة، وصولاً إلى اتِّفاق ينهي الحرب، ويؤسِّس لعملية سياسية توافقية ومرحلة انتقالية. وهو افتراض بعيد جدًّا في ظلِّ التَّعنُّت الذي تبديه أطراف عدَّة بشأن مطالبها وأجنداتها.

الحالة الثَّانية: فرض متغيرٍّ جديد يقضي على الانقلاب بصنعاء، مِن خلال خيار عسكري نجاز وحاسم، بهدف قطع أي مبرِّر لاستمرار الحرب؛ وأن يكون ذلك برؤية وطنية خالصة، ومستقلَّة عن أيِّ إملاءات. وهو وإن كان افتراض ممكن لكنَّه بعيد المنال، لنظرًا لتعقُّد المشهد وحمولة الخصومات بين الأطراف اليمنية المناوئة للانقلاب الحوثي.

المحدِّدات المرجِّحة:

هنـاك محـدِّدات سياسـية وعسـكرية تؤثِّـر في التَّرجيـح بـين هـذه السِّـيناريوهات، وتوضيـح إلى أيِّ مسـار يمكـن أن تتَّجـه الأمـور بشـأن إيقـاف الحـرب اليمـن؛ ويمكـن تلخيصهـا فيـما يـلي:

- قـدرة «التَّحالـف العـربي»، بقيـادة السُّـعودية، في تمريـر اتِّفـاق مـع جماعـة الحـوثي بشـأن إنهـاء الحـرب، دون اعـتراض مِـن الأطـراف اليمنيـة، أو المجتمـع الـدُّولي. إذ أنَّ أيَّ اتِّفـاق مـع جماعـة الحـوثي لا يضمـن اسـتعادة الدَّولـة ووحـدة البـلاد وعـودة الجمهوريـة سـيكون محـلَّ سـخط تيَّـار عريـض مِـن القـوى السِّياسـية والاجتماعيـة، وقـد يحـدث شرخًـا في علاقـة بعـض الأطـراف بـ«التَّحالـف»، خاصَّـة أنَّـه نكـث بـكلِّ الوعـود التـي تعهَّـد بهـا للأطـراف اليمنيـة.

- قـدرة المجتمـع الـدُّولي عـلى إحـداث سـبق للتَّوصُّـل إلى اتِّفـاق بـين الأطـراف اليمنيـة، دون اعـتراض «التَّحالـف العـربي»، مـع إبقـاء السُّـعودية والإمـارات حاضرتـين في الملـفِّ اليمنـي، وممسـكتين بـه، خاصَّـة وأنَّهـما مَـن تحمَّـلا كلفـة الحـرب التـي جـرت خـلال ثمـان سـنوات، وأنَّ أيَّ اتِّفـاق لـن يلبِّـي أجنـدات الدَّولتـين لـن يحـظ بقبولهـما، أو بقبـول الأطـراف التَّابعـة والمواليـة لهـما ميدانيًّـا.

- قـدرة اليمنيِّـين عـلى تجـاوز الأطـراف الإقليميـة والدُّوليـة لفـرض معادلـة تفـضي إلى إنهـاء الحـرب، أو الدُّخول في مباحثـات ومفاوضات سياسـية بينيَّـة، للوصـول إلى توافقـات. وهـو محـدِّد يُضعـف وقوعـه حجـم التَّباينـات والعـداوات والخصومـات القائمـة بـين الأطـراف اليمنية، وارتبـاط عـدد مِنهـا وظيفيًّـا بقـوى إقليميـة أو دُوليـة، وتغليبهـا الأجنـدات والأهـداف الخاصَّـة، وغيـاب كثـير مِـن الأحـزاب السِّياسـية عـن المشـهد لصالـح القـوى الميليشـاوية المسلَّحة، وعـدم تقديمها لأيِّ مبـادرات لحـلِّ الأزمـة، وعـدم تنديدهـا بالمسـاعي الإقليميـة والدُّولية الجاريـة لوقـف الحـرب بعيـدًا عـن أيِّ أجنـدات ومصالـح وطنيـة.

- إيقـاف الدَّعـم العسـكري عـن القـوى المتصارعـة، سـواء مِـن قبـل إيـران ومَـن في صفِّهـا، أو مِـن قبـل دولتـي «التَّحالـف العـربي» السُّـعودية والإمـارات؛ وهـو مـا يعنـي تحجيـم وإضعـاف قـدرة هـذه الأطـراف عـلى الدُّخـول في صراع جديـد. وهـو مـا بـدأت تقـوم بـه السُّـفن العاملـة في مجـال المراقبـة في خليـج عـدن وبحـر العـرب والمحيـط الهنـدي، ومنافـذ العبـور الدَّاخليـة مِـن جهـة سـلطة عُـمان، والتـي بـدأت برصـد وكشـف قوافـل الأسـلحة المهرَّبـة إلى جماعـة الحـوثي.

السِّيناريو المرجح:

ممَّا سبق يظهر أنَّ فرصة إنهاء الحرب وفق رؤية محلِّية، وتوافق يمني- يمني، غير ممكنة؛ كما أنَّ أغلب القوى المؤثِّرة في الصِّراع مرتبطة بدول الإقليم (السُّعودية- الإمارات- إيران)، الدَّاعمة والمموِّلة لها، والمستندة عليها في تحقيق أجنداتها وأهدافها، ما يجعل دول الإقليم الأكثر تأثيرًا في قرار إنهاء الحرب أو استمرار الصِّراع، وخصوصًا دولتي «التَّحالف» (السُّعودية والإمارات)، كونهما مسنودتان مِن القوى الكبرى.

وعليه، فإنَّ السِّيناريو المرجَّح هو أنَّ إنهاء الحرب سيكون وفق رؤية «التَّحالف»، ذلك أنَّ دولتا «التَّحالف» أحكمت هيمنتها ونفوذها على المشهد اليمني، على المستوى السِّياسي والعسكري والأمني والاقتصادي، مدمِّرة أيَّ مقوِّمات للدَّولة اليمنية، ومغيِّبة القوى الوطنية عن التَّأثير، في ظلِّ تشتُّتها وضعفها؛ فضلًا عن الظُّروف الدُّولية التي أتاحت لهما (السُّعودية والإمارات) فرض أجنداتهما في المنطقة مِن خلال نفوذهما الاقتصادي على المستوى العالمي، وتأثيرهما على أسواق الطَّاقة، في فترة حرجة تواجهها الدُّول الغربية في ظلِّ الحرب الرُّوسية ضدَّ أوكرانيا. ولهذا، فإنَّ المبعوث الأممي، والمبعوث الأمريكي، لم يكونا حاضرين بشكل كامل في أثناء المباحثات التي جرت بين السُّعودية مِن جهة وجماعة الحوثي مِن جهة أخرى.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - 967715605560+
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - 905318883336+
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER